

## التوجيه اللغوي والنحوي لقراءة سعيد بن جبير (ت ٩٥هـ) المنفردة

عند ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في كتابه المحتسب

م.د. محمود حمود عراق / جامعة واسط / كلية التربية / قسم علوم القرآن

تمهيد:

التوجيه في اللغة: مصدر للفعل الثلاثي المضعف العين وجّه، ومنه: وجّهت الريح الحصى توجيهًا إذا ساقته... ووجّهت الأرض المطرة: صيرتها وجهًا واحداً... وكساءً موجةً أي ذو وجهين... والتوجيه من الخيل الذي تخرج يداها معاً عند النتاج، واسم ذلك الفعل التوجيه<sup>(١)</sup>. ووجهه الأمير توجيهًا وأوجهه إيجابًا: جعله وجهًا<sup>(٢)</sup> ولا ينفك المعنى الإصطلاحي للتوجيه عن دلالة اللغوية فهو: إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين<sup>(٣)</sup> ويراد به " بيان أن رواية البيت أو القراءة القرآنية لها وجه في العربية ... فيقولون مثلاً: وتوجيه الرواية أو البيت أو القراءة كذا وكذا "<sup>(٤)</sup>.

والقراءات القرآنية " علمٌ يُعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى، واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والتسكين، والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره من حيث السماع "<sup>(٥)</sup>. أي اختلاف وجوه الأداء من النواحي الصوتية، والتصريفية، والنحوية، على نحو التنوع والتغاير لأعلى نحو التضاد والتناقض<sup>(٦)</sup>.

وتوجيه القراءات فنٌ جليلٌ به تُعرف جلاله المعاني وجزالتها، لا يسير غوره إلا من شَمَخَ علمه، واستحكمت لديه بؤادر الصنعة، واقترب من الإحاطة بمكنون اللغة، فيصبح من السهل عليه إيجاد وجه سائغ في العربية " فيرجع في أمرها إلى اللغة، يلتصم لها شاهداً فيرويه، أو نظيراً فيقيس عليه، أو لهجة فيردها إليها ويؤنسها بها، أو تأويلاً أو توجيهاً فيعرضه في قصد وإجمال أو تفصيل وافتتان "<sup>(٧)</sup>. ولم يكن ابن جني أول من ولج هذا الباب؛ فقد سبقه إليه شيخه أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) بكتابه الحجة للقراء السبعة، الذي خصصه للقراءات المشهورة. إلا أن ابن جني أول من خصّ القراءات الشاذة بالتوجيه في كتابه (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والدفاع عنها) الذي يُعد من أحسن ما وضع في هذا الفن؛ لأن توجيه القراءة الشاذة أقوى في الصنعة من توجيه القراءة المشهورة<sup>(٨)</sup>. والمقصود بالشاذ عند ابن جني ما كان خارجاً عن قراءة السبعة، ولعله أو كثيراً منه مُساوٍ في الفصاحة للمجمع عليه، وهو كالصحيح والمشهور من حيث السند<sup>(٩)</sup>.

واعتناء ابن جني بقراءة سيد التابعين سعيد بن جبيرة (رض) لما يتمتع به من مكانة علمية، فقد كان فقيهاً ورعاً، قرأ القرآن على حبر الأمة ابن عباس، وحدث عنه، فكان ابن عباس إذا أتاه أهل الكوفة

يستفتونه يقول: "يا أهل الكوفة تسألوني وفيكم سعيد بن جبير" ولمكانته العلمية كان يقال له جهبذ العلماء<sup>(١٠)</sup>. وهو عالم من علماء التفسير، والقراءات القرآنية، قال اسماعيل بن عبد الملك: "كان سعيد بن جبير يؤمنا في رمضان، فيقرأ ليلة بقراءة ابن مسعود، وليلة بقراءة زيد"<sup>(١١)</sup> ونظرا لما توفرت عليه قراءته من عمق لغوي فقد استدل بها ابن جني في دراساته في غير كتاب المحتسب<sup>(١٢)</sup>، وكذلك فعل علماء اللغة والمفسرون<sup>(١٣)</sup>. وجاء إيراد ابن جني لقراءة سعيد بن جبير وتوجيهها في كتاب المحتسب على قسمين، القسم الأول: القراءة التي شاركه فيها عدد من القراء، والآخر: القراءة التي انفرد بها ولم يشاركه فيها أحد. والقسم الأخير هو ما تناولته هذه الدراسة، وقد اقتضت طبيعة المادة المختارة أن تقسم هذه الدراسة على مبحثين، كان المبحث الأول: في التوجيه اللغوي، وقد تضمن ثلاثة توجيهات: في الصوت، والصرف، والدلالة. أما المبحث الثاني فكان في التوجيه النحوي: واحتوى على ثلاثة توجيهات: الأول في إعمال (إن) النافية عمل (ما) الحجازية، والثاني في النصب على الحال، أما الأخير فكان في الحمل على النظير في إرادة معنى التعجب والاستفهام. وبعد فأمل أن يكون عملي هذا خالصا في خدمة لغة القرآن الكريم، بعد التوسل بالله سبحانه في أن تكون فائدته كبيرة.

### المبحث الأول: التوجيه اللغوي

#### ١- التوجيه الصوتي:

#### أ- إبدال الهمزة من الواو:

من المعروف عند علماء اللغة أنّ المقصود بمصطلح الإبدال هو: جعل حرف مكان حرف غيره، يقوم مقامه ويحمل حركته، سواء أكان الحرف المبدل والحرف المبدل منه صحيحين أم معتلين<sup>(١٤)</sup>. والغرض منه طلب الخفة والمجانسة<sup>(١٥)</sup>، وقد أجمع العلماء على أنّ الهمزة والواو من حروف الإبدال<sup>(١٦)</sup>.

وقد انفرد سعيد بن جبير في قراءة قوله تعالى: {ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ} [يوسف: ٧٦] حيث قرأ {مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ} بهمزة<sup>(١٧)</sup>. قال ابن جني بعد أن أورد هذه القراءة: "وأصله وِعَاءٌ، فأبدلت الواو — وإن كانت مكسورة — همزة"<sup>(١٨)</sup>. وقصر هذا النوع من الإبدال على السماع، حيث استدل له بقولهم في وسادة: إسادة، وفي وِجَاحٍ وهو السِتر<sup>(١٩)</sup>، فالقياس عنده أن لاتهمز الواو المكسورة إذا وقعت أولاً، وإن سُمع ذلك منهم، إلا أنه غير مطرد<sup>(٢٠)</sup> وقد تابع ابن جني في ذلك شيخه أبا علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)<sup>(٢١)</sup> وحاول أن يخرج بعض ماورد من هذا الإبدال على أنّ الهمزة والواو أصل وليست الهمزة فيه بدلا من الواو، قال: "فأما قولهم: إِجَاحٌ، ووِجَاحٌ في السِترِ، فكل واحدٌ منهما أصلٌ

وليس التهمزة بدلا من الواو عندي. يدلّ على ذلك قولهم في معناه: أجاج، ووجاج، فقولهم: أجاج بالفتح، يدلّ على أنّ التهمزة أصلٌ غير منقلبة؛ لأنها مفتوحة، والواو المفتوحة لاتهمز (٢٢).

والغرض من إبدال الواو المكسورة إذا وقعت أو لا بالتهمزة عند علماء اللغة ومنهم ابن جني هو طلب الخفة (٢٣) فقد حملوه على همز الواو المضمومة الواقعة أو لا؛ في نحو قولهم في وجوه: أجوه، وفي وعد: أعد، فذلك مطرد عندهم، لأنهم كرهوا الواو حيث صارت فيها ضمّة لأنها أشبهت الواوين وجرت الضمّة فيها مجرى الواو. لهذا شبّها الواو المكسورة باجتماع واو وياء؛ لأنّ الكسرة عندهم بمنزلة الياء، فاستنقلوا الكسرة في الواو كما أنّ الضمة فيها كذلك (٢٤).

ولما كانت الكسرة عندهم بمنزلة الياء كان القياس عند ابن جني ألاّ تهمز الواو المكسورة كما لا يجب التهمز إذا اجتمعت الواو والياء نحو: وَيَحِ، وَيُولِ، وَيَوْمِ (٢٥) لذا عدّ همز وعاء بالضم أقيس من همز المكسور الواو في قراءة سعيد بن جبير، فيحسُن عنده بل يقوى: أعاء أخيه، كما في قوله تعالى: {وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتَتْ} [المرسلات: ١١] (٢٦). فمن هنا لم يطرد التهمز في الواو المكسورة عند ابن جني أطرادها في المضمومة (٢٧).

ومسألة عدم أطراد التهمز في الواو المكسورة الواقعة أو لا عند ابن جني فيها نظر؛ فقد جعله سيبويه (ت ١٨٠ هـ) كثيرا شائعا، واستدلّ له بقولهم: إِسَادَةٌ وإِعَاءٌ. وبما أنشدوه من قول ابن مقبل (٢٨):

إِلَّا الإِفَادَةَ فَاسْتَوْلَتْ رَكَائِبُنَا  
عِنْدَ الْجَبَابِيرِ بِالْبِأْسَاءِ وَالنَّعَمِ (٢٩)

ونصّ أبو عثمان المازني (ت ٢٤٩ هـ) على أطراده مستدلا بما ذكره سيبويه (٣٠) وجعله ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) قياسيا فضلا على السماع. ووصف قول من قصره على السماع بالفاسد؛ لأنّ ذلك قد كثرت كثرة توجب القياس في كل واو مكسورة وقعت أو لا (٣١) وردّ على من قاس "وشاحا" وأخواته على "ويح" و"ويس" وأمثالهما بعدم وجوب قلب الواو المكسورة همزة كما لم يجب قلب الواو همزة في الواو والياء إذا اجتمعتا في أول الكلمة؛ بأنّ الواو المكسورة إنما تشبه الواو الساكنة إذا جاءت بعدها ياء نحو "طي" وذلك أن الحركة في النية بعد الحرف. فالكسرة إذن من "وشاح" في النية بعد الواو، وهي بمنزلة الياء، وتبقى الواو ساكنة. فكما أنه إذا كانت الواو قبل الياء، وكانت ساكنة، يجب إعلانها نحو "طي" فكذلك يجب إعلان ما أشبهها نحو "وشاح". (٣٢) وعلل عدم إبدال الواو ياء كما فعل ذلك في "طي" بأنّ الغرض من الإبدال التخفيف، والكسرة في الياء ثقيلة فأبدلت الواو بالهمزة (٣٣).

وبعد أن ذكر رضي الدين الاستربادي (ت ٦٨٦ هـ) أنّ قياس التخفيف يؤكد كون القلب في المضمومة فقط للثقل في مثل: أجوه من وجوه. عاد فقال: "وإنما جاء القلب في المكسورة أيضا لأن الكسرة فيها ثقل أيضا، وإن كان أقل من ثقل الضمة، فاستنقل ذلك في أول الكلمة دون وسطها، نحو

طَوِيلٌ وَعَوِيلٌ؛ لأنَّ الابتداءَ بالمستقلِّ أشنعٌ<sup>(٣٤)</sup>. لهذا يبدو لي أنَّ إبدالَ الهمزة من الواو المكسورة قياسياً؛ لا اشتراكاً مع الواو المضمومة في الثقل وإنَّ تفاوتت درجته<sup>(٣٥)</sup> وما يعزِّز من هذا الرأي اطراد هذا الإبدال في لغة هذيل فهم يبدلون من الواو المكسورة الواقعة أو لا همزة<sup>(٣٦)</sup>.

وليس ثمة شك من أنَّ هذا الإبدال مما تستسيغه اللغة فهو نزوع للتخلص من الثقل الناتج عن تحريك الواو بالكسر، مع عدم وجود تجانس في الكلمة بين حروفها وحركاتها فإزداد ثقل الكلمة، فضلاً عن ضعف هذه الواو فهي تحذف وتبدل، فأرادوا أن يضعوا مكانها حرفاً أجلد منها كما يقول سيبويه<sup>(٣٧)</sup> ليتحمَّل الحركات هروباً من ثقل الحركات على حروف العلة؛ ولهذا وجدت الهمزة مع طبيعتها الخاصة الثقيلة من ناحية، ومع مشابهتها للألف من ناحية أخرى، حتى يحدث تعادل في الكلمة بين الألف الضعيفة والهمزة التي تتحمَّل الحركات، وربما كان هذا تفسيراً للجوء إلى الهمزة الثقيلة، وأكثر الحروف في الضعف والاعتلال الألف، ولما كانت كذلك لم يمكن تحريكها البتة، فهذا أقوى دليل على أن الحركة إنما يحملها ويسوغ فيها من الحروف الأقوى لا الأضعف<sup>(٣٨)</sup>.

#### ب - التحريك والإسكان:

من مظاهر التوجيه الصوتي عند ابن جنبي في قراءة سعيد بن جبير، وقوفه عند التغيُّر الحاصل في الضبط الحركي للألفاظ، بين تحريك حرف أو إسكانه، وقد جاء ذلك في قراءتين، الأولى مانقله ابن جنبي من رواية أبي حاتم السجستاني (ت ٢٥٥هـ) في قراءة ابن جبير لقوله تعالى: {إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ} [المرسلات: ٣٢] حيث قرأ {كَالْقَصْرِ} بكسر القاف وفتح الصاد الساكنة<sup>(٣٩)</sup>. والقصر على القراءة الشائعة كما وردت في المصحف الشريف: جمع قَصْرَةٍ، مثل جَمْرَةٍ وَجَمْرٍ، وَتَمْرَةٍ وَتَمْرٍ، والقَصْرَةُ: الواحدة من جزل الحطب الغليظ. وقيل: البناء العالي، وهو واحد القصور<sup>(٤٠)</sup>. واستعان ابن جنبي في توجيهه قراءة سعيد بن جبير بما ذكره أبو حاتم: من أنَّ (القَصْر) قد يكون لغةً؛ كحاجَةِ وَحَوْجٍ. واستدلَّ على ذلك أيضاً بقولهم في حَلَقَةِ الحديد: حَلَقَةٌ وَحَلِقٌ<sup>(٤١)</sup>. وما يعزِّز كونها لغةً ثبوت دلالة اللفظة في كلتا القراءتين؛ فهناك من ذهب إلى أنَّ (القَصْر) في قراءة سعيد بن جبير هو أيضاً جمع قَصْرَةٍ، مثل بَدْرَةٍ وَبَدْرٍ، وَقَصْعَةٍ وَقِصْعٍ، وَحَلَقَةٌ وَحَلِقٌ<sup>(٤٢)</sup> واستدل ابن منظور (ت ٧١١هـ) على كونهما لغتين بما أنشده ابن الأعرابي:

عَادَتْ مَحَوْرَتُهُ إِلَى قَصْرٍ

قال: معناه إلى قِصْرٍ، وهما لغتان. وَقَصْرُ الشَّيْءِ، بِالضَّمِّ، يَقْصِرُ قِصْرًا: خِلاَفُ طَالَ<sup>(٤٣)</sup>. وهذا المعنى يُلْحَظُ فِي (القَصْرِ) أيضاً، قال ابن عباس بعد أن سئل عن بيان معناه: هو خشبٌ كنا ندخره للشِّتَاءِ نَقَطَعُهُ وَكُنَّا نَسْمِيهِ القَصْرَ. وهذا قول سعيد بن جبير ومقاتل والضحاك<sup>(٤٤)</sup>.

أما القراءة الأخرى ففي قوله تعالى: {صُحُفًا مُنَشَّرَةً} [المذثر: ٥٢] حيث قرأ سعيد بن جبير: {صُحُفًا مُنَشَّرَةً} بسكون الحاء والنون<sup>(٤٥)</sup>. وقد تباين توجيه ابن جني لإسكان الحرفين؛ أما سكون الحاء فقد ذهب إلى أنه لغة تميمية<sup>(٤٦)</sup> فتميم من القبائل العربية التي تميل إلى إسكان المتحرك في بعض الأوزان المستعملة في الأسماء والأفعال رغبة في التخفيف، وقد بين ابن جني ذلك في مواضع كثيرة من كتبه، ووجه كثيرا من القراءات على ذلك، قال في توجيه قراءة {فَنظَرَةٌ} إلى ميسرة {بسكون الظاء<sup>(٤٧)</sup>}: "أما فَنظَرَةٌ بسكون الظاء فمسكنة للتخفيف من (نظرة)، كقولهم في كلمة: كلمة، وفي كبد: كبد، لغة تميمية وهم الذين يقولون في كرم: كرم، وفي كتب: كتب<sup>(٤٨)</sup>، ونسب سيبويه ما يسكن استخفافا وهو في الأصل متحرك إلى لغة بكر بن وائل وأناس كثير من بني تميم، وذكر جملة من أبنية الأسماء التي يحسون فيها تقلا ومنها بناء (فعل) - الذي جاء عليه صُحُف في الآية محل الشاهد -، وبيّن أن هؤلاء يخفون لنتابع الضمّتين، كرها ذلك كما يكرهون الواوين؛ لأنّ الضمة من الواو، لذا قالوا: الرُّسُل والطنُّب والعُنُق، يريدون: الرُّسُل والطنُّب والعُنُق<sup>(٤٩)</sup>.

أما إسكان النون في (منشرة) من أنشرت فقد رأى ابن جني أنّ فيه لفتة دلالية؛ لأنّ جاري العرف في الاستعمال: نشرت الثوب، ولم نعلمهم قالوا: أنشرت الثوب. إلا أنّهم قالوا أنشر الله الموتى فنشروا هم، وقد جاء عنهم نشر الله الميت، قال التيمي:

رَدَّتْ صَنَائِعُهُ إِلَيْهِ حَيَاتُهُ فَكَأَنَّهُ مِنْ نَشْرِهَا مَنَشُورٌ<sup>(٥٠)</sup>

جاء في لسان العرب: "ونشر الله الميت ينشره نشرا ونشورا وأنشره فنشر الميت لاغير: أحياء"<sup>(٥١)</sup> فاستوحى ابن جني من مجيء نشر وأنشر لغتين في إحياء الميت، أن يكون شبه الصحيفة بالميت؛ كأنها ميتة بطيها، فإذا نشرت حبيبت فقيل: منشرة، كما جاز أن يشبه الميت بالشيء المطوي، حتى قال التيمي: (منشور)<sup>(٥٢)</sup>.

ووجه العكبري (ت ٦١٦ هـ) قراءة (منشرة) بالتخفيف وسكون النون من أنشرت على ثلاثة معان، المعنى الأول: أمر بنشرها ومكن منه، مثل ألحمتك عرض فلان . الثاني: بمعنى منشورة مثل أحمدت الرجل، أما المعنى الثالث: فهو أنشر الله الميت، أي: أحياء؛ فكأنه أحياء ما فيها بذكره<sup>(٥٣)</sup>.

ولم يزد القرطبي (ت ٦٧١ هـ) على ما ذكره ابن جني من توجيه إسكان النون في قراءة سعيد بن جبير، إلا أنه جعل إسكان النون شاذًا خلاف هذا التوجيه؛ لأنه يُقال: نشرت الثوب وشبهه ولا يقال: أنشرت<sup>(٥٤)</sup>. وبذلك يندفع ما ذهب إليه الرازي من أن إسكان النون في قراءة سعيد بن جبير للتخفيف؛ حين ساوى بين أنشر الصحف ونشرها<sup>(٥٥)</sup>.

## ٢- التوجيه الصرفي:-

### الاختلاف في أصل الكلمة:

قد يكون أصل الكلمة محطَّ اختلاف بين العلماء، لاسيما إذا كانت تلك الكلمة مما غمض أصله؛ وقد وقف ابن جني أمام ذلك مليا، من خلال قراءة سعيد بن جبير لقوله تعالى: {تَأْكُلُ مِنْسَاتَهُ} [سبأ: ١٤] حيث قرأ فيما رواه عمرو بن ثابت: {مِنْ سَاتِهِ} مفصولة حرف الجر، ومعناه: من عصاه<sup>(٥٦)</sup>. وذهب ابن جني بعد أن أورد هذه القراءة إلى أن المشهور المجمع عليه في ذلك {مِنْسَاتَهُ} و{مِنْسَاتَهُ} بالهمز وبالبدل من الهمز، وهي العصا. ويبيّن أن وزنها {مِفْعَلَةٌ} من نَسَاتُ الناقاة والبعير إذا زجرته<sup>(٥٧)</sup>. روى أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) عن أبي عبيدة في بيان معناها وأصلها قائلا: "هي العصا التي يُنسأُ بها الغنم، وأصلها من نَسَاتَ تَنَسَأُ بها الغنم أي: تسوقُها وأنشد لطفرة:

وَعَسَّ كَأَلْوِاحِ الْإِرَانِ نَسَاتُهَا      على لاجِبٍ كَأَنَّهُ ظَهْرُ بُرْجِدٍ"<sup>(٥٨)</sup>

وجعل العلماء تخفيف همزتها على غير قياس، ولكن إخراجها بين بين هو التخفيف القياسي<sup>(٥٩)</sup>. وكان أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) لا يهمزها؛ لأنه لا يعرف لها اشتقاقا<sup>(٦٠)</sup>.

وحاول ابن جني أن يجد وجهًا لقراءة سعيد بن جبير فاستعان بما ذكره الفراء (ت ٢٠٧هـ) في {سَاءَةٌ} لو جُعِلت حرفاً واحداً مخفوضاً بحرف الجر، بأنّها من سِنَّةِ القوس، وهي مهموزة، والعرب تسمي رأس القوس السِنَّة. ونقل عن غيره أنها من أسَائِيْتُ القوس، فالمحذوف من {سِنَّةٌ} هو اللام، وأن يكون ياء أجدر، لغلبة الياء على اللام. ونقل عن رؤبة أنه يهمز سِنَّةِ القوس<sup>(٦١)</sup>. وذهب الفراء إلى أن أصلها سِنَّةٌ بكسر السين دعا ابن جني إلى القول: بعدم ثبوت قراءة ابن جبير عند الفراء وهو ما أثبتته الفراء في معانيه. على الرغم من نقل ابن جني إجازة الفراء كسر وفتح سينها تشبيها لها بـ {قِحَّةٌ} و{قِحَّةٌ} من الوقاحة، و{ضِعَّةٌ} و{ضِعَّةٌ}<sup>(٦٢)</sup>. وساءة القوس وسميتها معا هي يدها العليا والسفلى، وسميت بها العصا على الاستعارة، فقد نُقل أن عصا سليمان قطعت من شجرة خضراء قد اعوجت حتى صارت كالقوس<sup>(٦٣)</sup>.

وخلص ابن جني إلى أن التفسير على العصا لا سِنَّةِ القوس، وهي من {ن، س، ء}، ثم بيّن أصل اشتقاق كل منهما ببيان المحذوف من الأصل الثلاثي، فإن كانت {النَّسَاءَةُ} من نَسَاتَ فهي عِلَّةٌ، والفاء محذوفة، وهذا الحذف مطرد في هذا الباب من المصادر نحو: العِدَّةِ والزَّيْنَةُ والضَّعَّةِ والقِحَّةِ مما فاءه واو لانون. أما سِنَّةِ القوس: فهي فِعَّةٌ محذوفة اللام، وقلما تحذف النون وهي فاء<sup>(٦٤)</sup>. ويبدو لي أن الاشتقاق لا يمنع من قراءة سعيد بن جبير فضلا عن المعنى، فتسمية العصا بـ {سَاءَةُ القوس} إما على سبيل الاستعارة الاصطلاحية لأنها كانت خضراء فاعوجت بالانكاء عليها؛ لأن الأصل في {سَاءَةٌ} ما انعطف من طرفي القوس. أو الاستعارة اللغوية باستعمال المقيد في المطلق<sup>(٦٥)</sup> أما مجيء {من} منفصلة فقد أفاد



التبعض، يقول الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) " (وَمِنْ سَأْتِهِ) أي: من طرف عصاه سميت بـ (سَأة القوس) على الاستعارة، وفيها لغتان سئة وسئة، مثل قحة وقحة (٦٦).

### ٣- التوجيه الدلالي:-

#### أ- تنوع القراءة مع اتفاق المعنى:-

قد يكون للكلمة الواحدة قراءتان ولكن المعنى متفق، وقد جاء توجيه ابن جني لقراءة سعيد بن جبير على وفق هذا المفهوم في قوله تعالى: {إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أَخْفِيهَا} [طه: ١٥] حيث قرأ {أَكَادُ أَخْفِيهَا} بفتح الألف (٦٧). وقبل أن يعقد ابن جني موازنة بين دلالة الكلمتين (أخفيها) على القراءة الشائعة، و(أخفيها) على قراءة ابن جبير، انطلق من مقدّمة بيّن فيها أنّ معنى أخفيت الشيء: كتمته وأظهرته جميعاً، ومعنى خفيت: أظهرته البتة (٦٨) وقد أشار بذلك إلى الفعل الماضي من قراءة الجمهور (أخفيها) في المعنى الأول، وإلى الفعل الماضي من قراءة سعيد بن جبير (أخفيها) في المعنى الثاني. قال أبو عبيدة (ت ٢١٠هـ) في قراءة الجمهور (أكاد أخفيها): "له موضعان موضع كتمان وموضع إظهار كسائر حروف الأضداد..." (٦٩) ف (أخفيها) مضموم الهمزة، مضارع (أخفى) بمعنى ستر، والهمزة للإزالة أي: أزلت الخفاء وهو الظهور، وإذا أزلت الظهور صار للستر كقولك: أعجمت الكتاب أزلت عنه العجمة (٧٠) وقد استند ابن جني إلى ذلك في مجيء (أخفيها) على قراءة الجمهور بمعنى (أظهرها) حيث نقل عن أبي علي الفارسي من أن الغرض فيه أزيل عنها خفاءها، وهو ما تُلّف فيه القربة ونحوها: من كساء وما يجري مجراه، فأخفيتُ من أفاظ السلب أي: سلبتُ عنه خفاءه، وإذا زال عنه ساتره ظهر لامحالة، ومثله أشكيت الرجل: إذا أزلتُ عنه ما يشكوه (٧١). أي: أكاد أظهرها بإيقاعها.

إلا أنّ من العلماء من ذهب إلى أنّ (أخفيها) في قراءة الجمهور هي على معناها الظاهر وهو الإخفاء والستر مستدلاً على ذلك ببعض القرائن والأدلة النقلية (٧٢). ولم يسترسل ابن جني في سوق الحجج والأدلة على أنّ (أخفيها) في قراءة سعيد بن جبير بمعنى (أظهرها) كما فعل ذلك مع قراءة الجمهور، بل أقرّ ذلك على سبيل التأكيد مستدلاً بقول امرئ القيس:

خفاهنّ من أنفاقهنّ كأنما      خفاهنّ ودقّ من خفيّ مجلب (٧٣)

أي: أظهرهن، ثمّ بيّن أن هذا إذا أكاد أظهرها (٧٤). أي: إنها من صحّة وقوعها وتيقن كونها، تكاد تظهر، ولكن تأخرت إلى الأجل المعلوم، وتقول العرب خفيت الشيء، أي: أظهرته، قال الشاعر:

فإن تدفنوا الداء لأنخفه      وإن توقدوا الحرب لا تنقُد (٧٥)

أي لانظهره<sup>(٧٦)</sup>. لأنّ خفاه بمعنى أظهره لاغير، كما ذكر ذلك ابن جني آنفا. ورأى الزجاج أن قراءة سعيد بن جبير أبين من قراءة الجمهور؛ لأن معنى أكاد أظهرها يفيد أنه قد أخفاها<sup>(٧٧)</sup>. وهناك من العلماء من رأى فيها دليلا على ما استظهره أبو علي الفارسي ومن بعده ابن جني من معنى (أظهرها) في قراءة الجمهور؛ لأن خفاه بمعنى: أظهره لاغير في المشهور<sup>(٧٨)</sup>.

ومناقله ابن جني من معان أخر في قراءة سعيد بن جبير ساقه على سبيل الإحاطة بما قيل فيها بعد أن حدّد معناها بـ (أظهرها)<sup>(٧٩)</sup>. وقد أشار العلماء إلى أن لاجحة لكثير من هذه المعاني<sup>(٨٠)</sup>.

ووضع ابن جني ضابطا في قراءة الجمهور ماز فيه بين (أخفيها) إذا كانت بمعنى (أظهرها) وبين معناها إذا كانت من الإخفاء والستر، لأنها من حروف الأضداد كما بينا ذلك آنفا، وجعل من مصاديق هذا الضابط قراءة سعيد بن جبير؛ فإذا كان (أخفيها) بالفتح أو (أخفيها) بالضم بمعنى أظهرها فاللام في (لتجزى) عنده معلقة بنفس (أخفيها) ولا يحسن الوقوف دونها، أي: أظهرها لتجزى كل نفس<sup>(٨١)</sup>. وعلى هذا التوجيه يتحد معنى القراءتين. أمّا إذا كان أخفيها من الإخفاء والستر، فاللام عنده متعلقة بنفس (آتية)، أي: إن الساعة آتية لتجزى كل نفس بما تسعى، أكاد أخفيها. فالوجه أن تقف بعد أخفيها وقفة قصيرة<sup>(٨٢)</sup> وعلل ابن جني هذه الوقفة لئلا يُظن أن اللام معلقة بنفس أخفيها، وهذا ضد المعنى، لأنها إذا لم تظهر لم يكن هناك جزاء، إنما الجزاء مع ظهورها. وعلل قصر الوقفة بأن اللام متعلقة بنفس (آتية) فلا يحسن اتمام الوقف دونها لاتصال العامل بالمعمول فيه<sup>(٨٣)</sup>. والمعنى على هذا الوجه "أقرب أن أخفي الساعة ولا أظهرها بأن أقول إنها آتية... وحاصله أكاد أبلغ في إخفائها فلا أجمل كما لم أفصل"<sup>(٨٤)</sup> والمقاربة هنا مجاز كما نصّ عليه أبو حيان<sup>(٨٥)</sup>، أو أريد إخفاء وقتها المعين وعدم إظهاره وإلى ذلك ذهب عدد من العلماء<sup>(٨٦)</sup>. وعلى هذا المعنى تفرق قراءة الجمهور عن قراءة سعيد بن جبير فتنوّع الدالتان .

## ب - دلالة (أل) التعريف في الأعلام المنقولة على الذم -

إنّ أداة التعريف عند أغلب علماء العربية هي (أل) برمتها، سواء أكانت الهمزة فيها أصلية أم زائدة<sup>(٨٧)</sup>، أمّا ابن جني فيرى أنّ اللام وحدها للتعريف وأنّ الهمزة دخلتها لسكونها<sup>(٨٨)</sup>. وقد عهد منهم دخول (أل) على الأعلام المنقولة من الصفات من أمثال الحارث والحسن والعبّاس للمدح والتعظيم، أرادوا بذلك أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه كأنه وصف له غلب عليه، ومن قال: حارث وحسن وعبّاس فهو يُجرى مجرى زيد<sup>(٨٩)</sup>. ولم يقصر ابن جني دلالة (أل) هذه على المدح بل توسّع فيها لتشمل الذم أيضا، جاء ذلك من خلال توجيهه قراءة سعيد بن جبير لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [البقرة: ١٩٩] حيث قرأ: ﴿مَنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسِ﴾<sup>(٩٠)</sup> قال ابن جني: "يعني آدم عليه



السلام؛ لقوله تعالى {فَنَسِيَ} ولم نجد له عزمًا {طه: ١١٥} [٩١] "ورأى أن في هذه القراءة دلالة على فساد قول من قال: إن لام التعريف إنما تدخل الأعلام للمدح والتعظيم فقط، وبيّن أن وجه الدلالة من ذلك أن قوله (الناسي) إنما يُعنى به آدم عليه السلام، فصارت صفة غالبية كالنابغة والصّعق، والصّعق للذم، فقد قالوا فلان بن الصّعق؛ لأن ذلك داء ناله، فهي بلوى، وأن يكون ذلك ذمًا أولى من أن يكون مدحًا. ومنه قولهم: فلان بن الثعلب، وهو علم لما فيه من معنى الخبّ والخبث، وذلك عيب فيه لاثناء عليه [٩٢] وبنى ابن جني توجيهه هذا على أن الأسماء المنقولة من الصفات من قبيل الحارث والعبّاس والحسن والحسين وإن كانت أعلامًا فقد جرت مجرى هذه الصفات؛ لذلك جعلت الشيء بعينه كما ذكرنا ذلك آفًا، أي: الذي حرثَ وعبّسَ، ففيها معاني الأفعال؛ لذلك لحقتها لام المعرفة كما تُعرّف الصفات، وإذا كان فيها معاني الأفعال وكانت الأفعال كما تكون مدحًا، فكذلك ماتكون ذمًا، فهي تحقق في العلم معنى الصفة، مدحًا كانت الصفة أو ذمًا [٩٣].

وخلص ابن جني إلى أنه قد صحّ لديه أن ماجاء من الأعلام وفيه لام التعريف فإنما ذلك لما فيه من معنى الفعل والوصفية، ثناءً عليه كان ذلك أو ذمًا له؛ والذي دعاهم إلى قصره على المدح؛ أن كان أكثره كذلك لا أن هذا مقصور على المدح دون الذم [٩٤].

أمّا معنى (الناس) على القراءة الشائعة التي ورد عليها رسم المصحف من الآية محل الشاهد فقد ذكر في معناه عدّة وجوه؛ منها أن المراد الجنس، أي: من حيث أفاض الناس كلهم قديمًا وحديثًا، وقيل: المراد من الناس إبراهيم عليه السلام ومن أفاض معه من أبنائه والمؤمنين، وقيل إبراهيم وحده، وقيل آدم وحده؛ لأنه أبو الناس وهم أولاده وأتباعه، والعرب تخاطب الرجل العظيم الذي له أتباع مخاطبة الجمع، وكذلك من له صفات كثيرة ومنه قوله:

فأنت الناس إذ فيك الذي قد حوّه الناس من وصف جميل [٩٥]

ومن ذكر هذا المعنى جعل قراءة سعيد بن جبير {من حيث أفاض الناس} دليلًا على ذلك لاشتقاقه من قوله تعالى: {وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِنْ قَبْلِ نَسْيِ} {طه: ١١٥}، ورأى فيها تشبيهًا على أن الإفاضة من عرفات شرع قديم، وفيها تذكير بعهد الله وأن لا ينسى، وهذا ينسجم مع تأويل الناسي بـ (آدم) [٩٦].

واحتمل أبو حيان أن يكون (الناسي) في قراءة سعيد بن جبير معناه التارك، أي: للوقوف بمزدلفة أولاً، ويكون يراد به الجنس، إذ الناسي يراد به التارك للشيء، فكأن المعنى والله أعلم "أنهم أمروا أن يفيضوا من الجهة التي يفيض منها من ترك الإفاضة من المزدلفة وأفاض من عرفات، فيكون الناسي يراد به الجنس" [٩٧] ويبدو لي أن هذا التوجيه أقرب إلى الصواب؛ لموافقته من حيث المعنى لقراءة الجمهور؛ لأن الناس الذين أمرنا بالإفاضة من حيث أفاضوا هم التاركون للوقوف بمزدلفة، والجالون

الإفاضة من عرفات على سُنن من سنَّ الحج، وهو إبراهيم عليه السلام، بخلاف قریش فهم جعلوا الإفاضة من المزدلفة، ولم يكونوا ليقفوا بعرفات فيفيضوا منها<sup>(٩٨)</sup>. أمّا ما ذهب إليه ابن جني ومن تابعه من توجيهه، ففيه بعد في التأويل وتكلف في الاستدلال، فدخل (أل) للذم ليس (الناسي) من موارده؛ فهو لم يشع كونه علما مع مافيه من معنى الوصفية والفعل، فضلا عن أن دلالة (أل) على الذم في لفظة (الناسي) المقصود منها آدم؛ وفيه خرق للثوابت الإسلامية في نعت الأنبياء بالذم .

### المبحث الثاني: التوجيه النحوي:—

#### أ- إعمال (إن) النافية عمل (ما) الحجازية:—

من المواضيع التي ذكرها علماء العربية لـ (إن) المكسورة الخفيفة أن تكون نافية بمعنى (ما)، قال سيبويه: "وتكون في معنى ما. قال الله عز وجل: {إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ} [الملك: ٢٠]، أي: ما الكافرون إلا في غرور"<sup>(٩٩)</sup> وفهم العلماء من كلام سيبويه هذا أنه تصريح بعدم إعمال (إن) النافية، فهو لا يرى فيها إلا رفع الخبر؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره، كما تدخل ألف الاستفهام فلاتغيره. وذلك كمذهب بني تميم في (ما) تقول: إن زيداً منطلقاً، أي: مازيداً منطلقاً<sup>(١٠٠)</sup> ومنع إعمالها أكثر البصريين<sup>(١٠١)</sup> والفراء من الكوفيين<sup>(١٠٢)</sup> فهي عندهم مثل (ما) التميمية في عدم العمل؛ لكونها حرفين غير مختصين، يدخلان على الأسماء والأفعال، وما لا يختص فحقه ألا يعمل<sup>(١٠٣)</sup>. وهناك من العلماء من يُجيز نصب الخبر بها على التشبيه بـ (ليس) كما فعل ذلك بـ (ما) الحجازية لشبهها بـ (ليس) في نفي الحال عند الاطلاق، فيقول: إن زيداً قائماً، كما تقول: مازيداً قائماً<sup>(١٠٤)</sup> لهذا ألحقها عدد من العلماء بـ (ما) الحجازية من حيث العمل حتى أن أبا حيان عدّ ذلك من مواضع الخلاف بين النحويين<sup>(١٠٥)</sup> وممن أجاز العمل بها الكسائي (ت ١٨٩هـ) وأكثر الكوفيين<sup>(١٠٦)</sup> ومن البصريين المبرد (ت ٢٨٥هـ)<sup>(١٠٧)</sup> وابن السراج (ت ٣١٦هـ)<sup>(١٠٨)</sup> وأبو علي الفارسي<sup>(١٠٩)</sup> وذكر السيوطي (ت ٩١١هـ) لها شرطين للعمل، الترتيب في اسمها وخبرها، وأن لا ينتقض نفيها بـ (إلا)<sup>(١١٠)</sup> ويبدو أن اقتران (إن) النافية بـ (ما) الحجازية من حيث العمل عند بعض العلماء والمفسرين لأنه لا فصل بينها وبين (ما) في المعنى<sup>(١١١)</sup>. فقد خرّج ابن جني على ذلك قراءة سعيد بن جبير في قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ} [الأعراف: ١٩٤] حيث قرأ {إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ} بنون خفيفة مكسورة لالتقاء الساكنين، بمعنى (ما)، ونصب (عباداً) على أنه خبر لها ونصب (أَمْثَلُكُمْ) على أنه نعت له<sup>(١١٢)</sup>. قال ابن جني في توجيه هذه القراءة "ينبغي والله أعلم أن تكون إن هذه بمنزلة (ما)، فكأنه قال: ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم، فأعمل إن إعمال (ما)<sup>(١١٣)</sup>. فالمعنى عند ابن جني على هذه القراءة: نفي المماثلة بين الداعي والمدعو، بأن هؤلاء الذين تعبدون من دون الله هم حجارة أو خشب — أراد بذلك الأصنام —، فهم أقل منكم؛ لأنكم أنتم عقلاء ومخاطبون، فكيف تعبدون ما هو دونكم<sup>(١١٤)</sup>.

ولم يختلف المفسرون على هذا التوجيه، فقد نقل أبو حيان اتفاقهم على تخريج هذه القراءة على أن (إن) هي النافية أعملت عمل (ما) الحجازية فرفعت الاسم ونصبت (عباداً) على أنه خبر، و (أمثالكم) نعت له، واتفقوا على أن المعنى بهذه القراءة، تحقير شأن الأصنام، ونفي مماثلتهم للبشر، بل هم أقل وأحقر، إذ هي جمادات لا تفهم ولا تعقل<sup>(١١٥)</sup>.

وبناءً على المعنى الذي أفادته هذه القراءة، فقد اعترض ابن جني على نفسه بسؤالٍ عن كيفية المطابقة بين قراءة الجمهور التي عليها رسم المصحف، والتي تدل على كون الأصنام عبادة أمثال عابديها، وبين معنى قراءة سعيد بن جبير الذي يدل على نفي ذلك؟ فكان جوابه: أنه على تقدير: أنهم مخلوقون كما أنتم أيها العباد مخلوقون، فسمّاهم عبادةً على تشبيههم في خلقهم بالناس، كما قال: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٦] وكما قال: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يَسْبُحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٤٤]، أي: تقوم الصنعة فيه مقام تسبيحه<sup>(١١٦)</sup>.

ووجهها أبو حيان بما يُحقّق المطابقة في المعنى بين القراءتين وذلك من وجهين: الوجه الأول: وهو أن (إن) هي المخففة من الثقيلة وأعملها عمل المشددة، وقد ثبت بما نقله سيبويه عن العرب أن (إن) المخففة يجوز إعمالها عمل المشددة في غير المضمر، بالقراءة المتواترة ﴿وَإِنْ كَلَّمَا﴾ [هود: ١١١]<sup>(١١٧)</sup> لكنه نصب في هذه القراءة خبرها كما نصب عمر بن أبي ربيعة المخزومي في قوله<sup>(١١٨)</sup>:

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَنَاتٍ وَلَتَكُنْ  
خُطَاكَ خِفَافًا إِنْ حُرَّاسَنَا أُسَدَا

وخرّج على أن أسدا مفعول به لنعت محذوف تقديره: يشبهون أسداً، أو أنه حال من مفعول فعل محذوف تقديره: تلقاهم أسداً، وعلى كلا التقديرين فالفعل المقدر مع فاعله، يكون جملة فعلية في محل رفع خبر (إن). الوجه الآخر: أن توجّه على تأويل المخالفين لما ورد في الوجه الأول وهو أنهم تأولوا المنصوب على إضمار فعل، كما قالوا في قوله:

يَالَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا<sup>(١١٩)</sup>

أي: أقبلت رواجعاً، فيكون تقدير الآية على قراءة سعيد بن جبير: "إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ تَدْعُونَ عِبَادًا أَمْثَلَكُمْ" فلا يكون تفاوت بين القراءتين من حيث المعنى بل توافقتا على معنى واحد، وهو الإخبار أنهم عبادة<sup>(١٢٠)</sup>.

ودافع أبو حيان عن قراءة سعيد بن جبير لأنها قراءة مروية عن تابعي جليل، ولها وجهة في العربية، فردّ اعتراضات النحاس (ت ٣٣٨هـ) عليها، وذكر أنه لا يقدح شيء منها في هذه القراءة. فأجاب عن إشكاله الأول من أنها مخالفة للسواد؟ لعل المنصوب قد كتب على لغة ربيعة في الوقف

على المنون المنسوب بغير ألف. وأجاب عن إشكاله الثاني من اختيار سيبويه الرفع في خبر (إن) إذا كانت بمعنى (ما)؛ لأن عمل (ما) ضعيف و (إن) بمعناها فهي أضعف منها؟ بأن ما حكاها سيبويه في (إن) قد اختلف في فهمه. أما إشكاله الأخير من أن الكسائي رأى أنها لا تكون بمعنى (ما) إلا أن يكون بعدها إيجاب؟ فهو مردود بما نقل عن الكسائي أنه حكى إعمالها وليس بعدها إيجاب<sup>(١٢١)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن ابن جني بعد أن وجّه قراءة سعيد بن جبير على إعمال (إن) النافية عمل (ما) الحجازية برفع الاسم ونصب الخبر، رأى أن في ذلك ضعفاً؛ لأن (إن) هذه لم تختص بنفي الحاضر اختصاص (ما) به<sup>(١٢٢)</sup>؛ إلا أن من العلماء من صحح إعمالها عمل (ما) لمشاركتها لها في النفي، وكونها لنفي الحال، وللسماع<sup>(١٢٣)</sup>، وأنها أشبهت (ما) في كونها لا تختص بالنكرات بل تدخل على النكرة والمعرفة<sup>(١٢٤)</sup>.

والصحيح جواز إعمالها، لثبوته نثراً ونظماً، فمن النثر قولهم: "إن ذلك نافعك ولا ضارك" و "إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية"<sup>(١٢٥)</sup> وسمع الكسائي أعرابياً يقول: إنا قائماً، فأنكرها عليه، وظن أنها (إن) المشددة، وقعت على قائم. قال: فاستثبتته، فإذا هو يريد إن أنا قائماً. فترك الهمزة، وأدغم على حد: {لكننا هو الله ربّي} [الكهف: ٣٨]<sup>(١٢٦)</sup>. ومن النظم ما أنشده الكسائي من قول الشاعر:

إن هو مستولياً على أحدٍ إلا على حزبه الملائع<sup>(١٢٧)</sup>

وقول الآخر:

إن المرء ميئاً بانقضاء حياته ولكن بأن يبغي عليه فيخذل<sup>(١٢٨)</sup>

ورأى صاحب كتاب الجنى الداني في هذه الشواهد بطلان قول من خص إعمالها بالضرورة، وزاد على ذلك قائلاً: "وحكى بعض النحويين إن إعمالها لغة أهل العالية"<sup>(١٢٩)</sup>.

## ب - النصب على الحال:-

وقف ابن جني أمام قراءة التابعي الجليل سعيد بن جبير في قوله تعالى: {وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصةً لذكورنا} [الأنعام: ١٣٩] إذ قرأ {خالصاً لذكورنا} بالنصب بغير تاء<sup>(١٣٠)</sup> وقف أمامها وقفة المتأمل، فنظر إليها من وجهين: أما الوجه الأول: فقد رأى فيها تأييداً لما ذهب إليه من إرادة اسم الفاعل في قراءة العامة (خالصةً) والتاء جيء بها للمبالغة، فنقده عنده "ما في بطون هذه الأنعام خالصةً لنا، أي: خالصةً لنا، فأنت للمبالغة في الخلوص، كقولك: زيدٌ خالصتي، وكقولك: صقيتي، وتقتي، أي: المبالغ في الصفاء والثقة عندي. ومنه قولهم: فلانٌ خاصتي من بين الجماعة، أي: خاصتي الذي يخصني، والتاء فيه للمبالغة، وليكون أيضاً بلفظ المصدر نحو العاقبة والعافية، والمصدر إلى الجنسية، فهي أعم وأؤكد<sup>(١٣١)</sup>.

والتأنيث للمبالغة في (خالصة) قال به الكسائي (ت ١٨٩ هـ) فهو مثل راوية وعلامة ونسابة (١٣٢) أما مجيء خالصة مصدرًا على وزن فاعلة فقد احتمله الفراء، وجعله مثل قوله تعالى: {إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ} [ص: ٤٦] بعد أن ذكر أن تأنيثه لتأنيث الأنعام؛ لأن ما في بطونها مثلها فأنت لتأنيثها، ومن ذكره فلتنكير (ما) (١٣٣) وإذا قيل: إنها مصدر كان ذلك على حذف مضاف، أي: ذو خلوص، أو على المبالغة، أو على وقوع المصدر موقع اسم الفاعل؛ كظائره ومنه قول الشاعر:

وكنت أمنيّتي وكنت خالصتي وليس كلّ امرئٍ بمؤتمنٍ (١٣٤)

قال الكسائي: "خالص وخالصة واحد، مثل وعظ وموعظة" (١٣٥).

أما الوجه الآخر الذي رأى ابن جني أن الكلام يتركز حوله فهو في نصب (خالصًا)، حيث وجّه ذلك بالنصب على الحال (١٣٦). ويلاحظ في هذا التوجيه أن الحال قد تقدّمت على عاملها وهو ليس فعلاً، وهذا ممتنع عند جمهرة النحاة البصريين؛ لأنهم نظروا إلى الحال من حيث التقديم والتأخير نظرتهم إلى المفعول به؛ لأنها مفعولة عندهم مثله، فإن كان العامل فيها غير فعل ولكن شيء في معناه لم تتقدّم على العامل؛ لأنّ هذا شيء عندهم لا يعمل في المفعول، فلا يصحّ عندهم أن تقول: زيدٌ قائماً في الدار (١٣٧). لأنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي؛ وهو ما تضمّن معنى الفعل دون حروفه؛ كأسماء الإشارة، وحروف التمني، والتشبيه والظرف والجار والمجرور (١٣٨). والحال على هذه القراءة قد تقدّمت على عاملها المعنوي الجار والمجرور (لذكورنا)، وقد أدرك ابن جني ذلك فبنى توجيهه في نصب (خالصًا) على جوابين: الأول: أن يكون حالاً من الضمير في الظرف الجاري صلة على (ما) كقولنا: الذي في الدار قائماً زيد (١٣٩)، أي: في حال خلوصه من البطون أي: خروجه حياً (١٤٠). وإجازة ذلك مبنية على ما ذهب إليه الكوفيون من جواز تقديم الحال على عاملها المعنوي فيما إذا كانت الحال فيه من الضمير، ومنعاً خلاف ذلك (١٤١). أما الجواب الآخر في نصب (خالصًا) على الحال فهو: أن يكون حالاً من (ما) على مذهب أبي الحسن الأخفش (ت ٢١٥ هـ) في إجازته تقديم الحال على العامل فيها إذا كان معنياً، بعد أن يتقدّم صاحب الحال عليها كقولنا: زيدٌ قائماً في الدار (١٤٢). أي: من ضمير (ما) الذي تضمّن خبرها وهو قوله: لذكورنا (١٤٣). وذهب الفراء إلى أنك لو نصبت الخالص على القطع وجعلت خبر (ما) في اللام التي في قوله: لذكورنا، كأنك قلت: مافي بطون هذه الأنعام لذكورنا خالصًا، كما قال تعالى: {وَلَهُ الدِّينُ وَأَصْبَأُ} [النحل: ٥٢]. إلا أن الفراء عدّ النصب قليلاً؛ لأنهم لا يكادون يقولون: عبدُ الله قائماً فيها، ولكنه قياس (١٤٤). وكان الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة قد أجاز تقديم الحال على عاملها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً بشرط تقدّم صاحب الحال نحو: زيدٌ قائماً عندك، وسعيدٌ مستقرّاً في هجر (١٤٥). وعزّر ابن جني توجيهه في هذا الجواب بما نقله من احتجاج الأخفش لمذهبه بورود ذلك

سماعاً في قوله تعالى {وَالسَّمَاءَ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ} [الزمر: ٦٧] إِذْ قُرِئَتْ {مَطْوِيَّاتٌ} <sup>(١٤٦)</sup> بالكسرة نيابة عن الفتحة بالنصب على الحال من السموات، والعامل فيه الجار والمجرور وهو قوله: **بِيَمِينِهِ** .

ونفى ابن جني أن يكون (خالصاً) حالاً من الضمير (نا) في قوله: (لذكورنا)؛ لتقدّم الحال على العامل المعنوي وعلى صاحبها <sup>(١٤٧)</sup> ومنع غير واحد جعله حالاً من الضمير فيما بعده أو من ذكورنا نفسه للسبب ذاته <sup>(١٤٨)</sup> والصورة الأخيرة ممتعة عند جمهور النحويين عدا ما نسب إلى الفراء والأخفش الأوسط من إطلاق الجواز في تقدّم الحال وإلى ابن برهان العكبري (ت ٤٥٦هـ) كذلك بقيد كون الحال ظرفاً <sup>(١٤٩)</sup>.

### ت - الحمل على النظير: -

قد يستعين ابن جني في توجيه قراءة ما على إرادة معنى معيّن بما يجد لها من نظائر من أي الذكر الحكيم، وقد تحتمل القراءة عينها عنده أكثر من وجه؛ لأنّ الآية المحمول عليها قد جاز فيها وجوه عدّة، كما فعل في توجيه قراءة سعيد بن جبير في قوله تعالى: {يَأْيُهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ} [الأنفطار: ٦] حيث قرأ: {مَا غَرَّكَ} بهمزة على التعجب <sup>(١٥٠)</sup>. فيعد أن بين ابن جني أنّ الوجه في هذه القراءة هو التعجب قال: " هذا كقول الله سبحانه: {فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ} [البقرة: ١٧٥] أي: على أفعال أهل النار .. " <sup>(١٥١)</sup> على الرأي الأظهر من كون (ما) تعجبية، وهو قول الجمهور من المفسرين <sup>(١٥٢)</sup>. باعتبار أنّ الصبر حقيقةً لامجاز لذا أحتج إلى تقدير حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فكان التقدير ((مَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى عَمَلِ أَهْلِ النَّارِ)) وهو قول الكسائي (ت ١٨٩هـ) وقطرب (ت ٢٠٦هـ) <sup>(١٥٣)</sup>.

وتابع ابن جني في توجيه قراءة سعيد بن جبير على إرادة معنى التعجب غير واحد من العلماء <sup>(١٥٤)</sup>. وأغرّك: بمعنى: أدخلك في الغرّة <sup>(١٥٥)</sup>، قال الزمخشري: " من قولك: غرّ الرجلُ فهو غارٌّ إذا غفل . من قولك: بينهم العدو وهم غارّون، وأغرّه غيره جعله غارّاً " <sup>(١٥٦)</sup>. وإذا أريد التعجب من الفعل (غرّ) على صيغة (مأفعلة) قيل: ما أغرّه، نصّ على ذلك العكبري (ت ٦١٦هـ) بعد أن قصر (ما) من قوله تعالى: {مَا غَرَّكَ} في قراءة الجمهور على الاستفهام، إذ ذكر أنه لو كان تعجباً لقال: ما أغرّك <sup>(١٥٧)</sup>. وهذا القول تعضيد لما ذهب إليه ابن جني ومن تابعه من العلماء في تخريج قراءة سعيد بن جبير على هذا الوجه .

وإذا كان المقصود من التعجب هو استعظام الشيء وخفاء حصول السبب، فهذا مستحيل بحق الله سبحانه، وإنما ذلك راجع لمن يصح أن يقال منه ذلك، فحريّ بمن أشرك وأنكر البعث أن يُتّعجب منه فيقال له: ما أغرّك بربك الكريم.



وبعد أن استنفد ابن جني كل ما في جعبته من الأدلة في دعم هذا التوجيه، احتتمل في قراءة سعيد بن جبير وجهاً آخر وهو أن تكون (ما) استفهامية، فكما جاز في قوله تعالى: {فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ} أن تكون للاستفهام ويكون المعنى: ما الذي دعاهم على الصبر على موجبات النار؟ جاز في {مَا أَعْرَكَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ} ما الذي دعاك إلى الاغترار به؟<sup>(١٥٨)</sup>. واحتمل هذا التوجيه أيضا عدد من العلماء<sup>(١٥٩)</sup>. وإجازة كون (ما) استفهامية في قوله تعالى {فَمَا أَصْبَرَهُمْ} هو مذهب أبي عبيدة (ت ٢٠٩هـ) ومن بعده المبرد (ت ٢٨٥هـ) وهو استفهام على معنى التوبيخ بهم أي: أي شيء صبرهم على النار حتى تركوا الحق واتبعوا الباطل<sup>(١٦٠)</sup>، وإذا كان الاستفهام في الآية المحمول عليها قد خرج لغرض التوبيخ فهو كذلك في قراءة ابن جبير؛ إذ أن قوله: {مَا أَعْرَكَكَ} مجاز في الإنكار والتعجب من الإشراك بالله، أي: لا موجب للشرك وإنكار البعث، إلا أن يكون ذلك عن شيء أعرك فأدخلك في الغرور فهو كناية عن كون الشرك لا يخطر ببال عاقل إلا إذا أغرّه به غيره.

ويبدو لي أنه يمكن أن تُخرَج قراءة سعيد بن جبير (مَا أَعْرَكَكَ) على الجمع بين كلا التوجيهين اللذين ذكرهما ابن جني، بأن تكون (ما) استفهامية قد صاحبها معنى التعجب، فهي في موضع رفع بالابتداء، والجملة الفعلية بعدها في موضع الخبر. وهو أحد التوجيهات المنسوبة إلى الفراء وابن درستويه (ت ٣٤٧هـ) في (ما) من قوله تعالى: {فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ}<sup>(١٦١)</sup>، لذا فمجيء (ما أَعْرَكَكَ) و(مَا أَصْبَرَهُمْ) على صيغة واحدة فضلا عما تؤديه هذه الصيغة من معنى لا يمنع من رجحان هذا التوجيه.

### الخاتمة ونتائج البحث:—

بعد رحلة التوجيه هذه لما انفرد به التابعي الجليل سعيد بن جبير من قراءة في كتاب المحتسب، الذي كان ربانها أبو الفتح عثمان بن جني توصل البحث إلى جملة نتائج أهمها:

١- أثبت البحث أن إبدال الهمزة من الواو المكسورة إذا وقعت أو لا يعدّ قياسيا؛ لا طرادا سماعا، وذلك لطلب الخفة، وهو من سمات منهج التابعي الجليل سعيد بن جبير في القراءة للتخلص من الثقل الناتج من كسر الواو وعدم التجانس بين حروف الكلمة وحركاتها، فضلا على ضعف هذه الواو لتعرضها للحذف والإبدال.

٢- أثبت ابن جني من قراءة سعيد بن جبير أن ماجاء من الأعلام وفيه لام التعريف فإنما ذلك لما فيه من معنى الفعل والوصفية، ثناءً عليه كان ذلك أو ذمًا له؛ والذي دعاهم إلى قصره على المدح؛ أن كان أكثره كذلك لأن هذا مقصور على المدح دون الذم.

٣- أثبت البحث أنّ قراءة سعيد بن جبير على إعمال (إنّ) النافية عمل (ما) الحجازية لغةً بما ثبت ذلك في النثر والنظم، وأنّ إلحاقها بـ (ما) من حيث العمل على الرغم من كونها من المشبهات بـ (ليس) لعدم الفصل بينهما في المعنى. وردّ البحث تضعيف ابن جني إعمال (إنّ) النافية عمل (ما) لعدم اختصاصها بنفي الحال اختصاص (ما) به؛ فمن العلماء من صحّ عملها لمشاركتها لـ (ما) في النفي وكونها لنفي الحال.

٤- يمكن أن يعد توجيه قراءة سعيد بن جبير (خالصاً) بالنصب على الحال على مذهب الأخفش الأوسط في جواز تقديم الحال على عاملها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً بشرط تقدّم صاحب الحال مذهباً سائغاً في العربية، لما يحققه من دلالة معنوية ولورود السماع به فضلاً عن أن الفراء قد عدّه قياساً على الرغم من قلّة الناطقين به.

٥- قد يستعين ابن جني في توجيه قراءة ما على إرادة معنى معيّن بما يجد لها من نظائر من أي الذكر الحكيم، وقد تحتمل القراءة عينها عنده أكثر من وجه؛ لأنّ القراءة المحمول عليها جاز فيها وجوه عدّة، كما فعل في توجيه قراءة سعيد بن جبير {مأغرّك} حين حملها على قوله تعالى {فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ} في إرادة معنى التعجب تارة والاستفهام تارة أخرى.

الهوامش:—

- (١) ينظر لسان العرب: ٢٧٧/١٥ (وجه).
- (٢) ينظر أساس البلاغة: ١٠٠٨ (وجه).
- (٣) ينظر التعريفات: ٤٣.
- (٤) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: ٢٥٠ — ٢٥١.
- (٥) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر: ٥.
- (٦) ينظر في علوم القراءات: ٢٧.
- (٧) ينظر مقدمة المحتسب: ١٢.
- (٨) ينظر البرهان: ١/٤١٧.
- (٩) ينظر المحتسب: ١/٣٣.
- (١٠) ينظر طبقات المفسرين: ١/١٨١.
- (١١) م.ن: ١/١٨٢.
- (١٢) ينظر سر صناعة الإعراب: ١/١١٨ والمنصف: ١/٢٢٩.
- (١٣) ينظر على سبيل المثال: الممتع في التصريف: ١/٣٣٣ والبحر المحيط: ٥/٣٢٨.
- (١٤) ينظر شرح الرضي على الشافية: ٣/١٩٧.
- (١٥) ينظر الكتاب: ٤/٢٣١ والموضح في وجوه القراءات: ١٧ وظاهرة التخفيف في النحو العربي: ١٩٤.
- (١٦) ينظر الكتاب: ٤/٢٣٧ والمقتضب: ١/٦١ وشرح الرضي على الشافية: ٣/١٩٩.
- (١٧) ينظر المحتسب: ١/٣٤٨ والبحر المحيط: ٥/٣٢٨.
- (١٨) المحتسب: ١/٣٤٨.
- (١٩) ينظر م.ن: ١/٣٤٨.
- (٢٠) ينظر: المنصف: ١/٢٢٩.

- (٢١) ينظر:م:ن:٢٢٩/١.
- (٢٢) ينظر:م:ن:٢٣١/١.
- (٢٣) ينظر الكتاب:٣٣١/٤ والمنصف:٢٢٩/١ والممتع في التصريف:٣٣٣/١ وشرح الرضي على الشافية٣/٧٩.
- (٢٤) ينظر الكتاب:٣٣١/٤ والمنصف:٢٢٩/١ والممتع في التصريف:٣٣٣/١.
- (٢٥) ينظر المنصف:٢٢٩/١.
- (٢٦) ينظر المحتسب:٣٤٨/١.
- (٢٧) ينظر المنصف:٢٢٩/١.
- (٢٨) ديوانه:٣٩٨.
- (٢٩) ينظر الكتاب:٣٢٩/٤.
- (٣٠) ينظر المنصف:٢٢٨/١ — ٢٢٩.
- (٣١) ينظر الممتع في التصريف:٣٣٥/١.
- (٣٢) ينظر م:ن:٣٣٤/١.
- (٣٣) ينظر م:ن:٣٣٤/١.
- (٣٤) شرح الرضي على الشافية:٣/٧٩.
- (٣٥) ينظر ظاهرة التخفيف في النحو العربي:١٣٥.
- (٣٦) ينظر البحر المحيط:٥/٣٢٨.
- (٣٧) ينظر الكتاب:٣٣١/٤.
- (٣٨) ينظر ظاهرة التخفيف في النحو العربي:١٩٢.
- (٣٩) ينظر المحتسب:٢/٣٤٦ والكشاف:٢٩/١٧٠ والنفسير الكبير:٣٠/٢٤٣.

(٤٠) ينظر معاني القرآن وإعرابه: ٤/٤/٣٠٤ والمحتسب: ٢/٣٤٦ والكشاف: ٢٩/١١٧٠ والجامع لأحكام القرآن: ١٩/٦٢.

(٤١) ينظر المحتسب: ٢/٣٤٦.

(٤٢) ينظر الجامع لأحكام القرآن: ١٩/١١٠.

(٤٣) ينظر لسان العرب: ١١/١٨٢.

(٤٤) ينظر التفسير الكبير: ٣٠/٢٤٣.

(٤٥) ينظر المحتسب: ٢/٣٤٠.

(٤٦) ينظر م.ن: ٢/٣٤٠.

(٤٧) الآية ٢٨٠ من سورة البقرة، وهي قراءة الحسن وأبي رجاء ومجاهد، ينظر المحتسب ١/١٤٣ وحول الموضوع نفسه ينظر الخصائص ١/٢٦ والمحتسب: ٢/٦٥.

(٤٨) المحتسب: ١/١٤٣.

(٤٩) ينظر الكتاب ٤/١١٤.

(٥٠) ينظر المحتسب: ٢/٣٤٠.

(٥١) ١٤٠/١٤ (نشر).

(٥٢) ينظر المحتسب ٢/٣٤٠.

(٥٣) ينظر إملاء مامن به الرحمن: ٥٢١.

(٥٤) ينظر الجامع لأحكام القرآن: ١٩/٦٢.

(٥٥) ينظر التفسير الكبير: ٣٠/١٧٠.

(٥٦) ينظر المحتسب ٢/١٨٦.

(٥٧) ينظر م.ن: ٢/١٨٦.

(٥٨) ينظر الحجة للقراء السبعة ١/٦ أو البيت لطرفة في شرح ديوانه: ١٣ وفيه أمون بدل وعنس.

- (٥٩) ينظر الحجة للقراء السبعة ١٢/٦ والكشاف ٨٧٠/٢٢ والبحر المحيط: ٢٥٦/٧.
- (٦٠) ينظر معاني القرآن للقراء ٣٥٧/٢ والبحر المحيط: ٢٥٦/٧.
- (٦١) ينظر المحتسب ١٨٧/٢ ورأي الفراء في معاني القرآن ٣٥٧/٢.
- (٦٢) ينظر المحتسب ١٨٧/٢. ورأي الفراء في معاني القرآن ٣٧٥/٢.
- (٦٣) ينظر البحر المحيط: ٢٥٧/٧.
- (٦٤) ينظر المحتسب ١٨٧/٢.
- (٦٥) ينظر روح المعاني ١٢٢/٢٢.
- (٦٦) ينظر الكشاف: ٨٧٠/٢٢.
- (٦٧) ينظر المحتسب ٤٧/٢ وأسند الفراء هذه القراءة لسعيد بن جبير بسند متصل: معاني القرآن ١٧٦/٢.
- (٦٨) ينظر المحتسب ٤٧/٢.
- (٦٩) مجاز القرآن ١٦/٢.
- (٧٠) ينظر البحر المحيط ٢١٨/٦.
- (٧١) ينظر المحتسب ٢٤٧/٢.
- (٧٢) ينظر التفسير الكبير ٢١/٢٢ – ٢٢ والبحر المحيط ١٨/٦ وروح المعاني ١٦/١٦.
- (٧٣) ديوانه: ٥١
- (٧٤) ينظر المحتسب ٤٨/٢.
- (٧٥) لامرئ القيس: ديوانه ٨٥.
- (٧٦) ينظر البحر المحيط ٢١٨/٦.
- (٧٧) ينظر التفسير الكبير ٢٢/٢٢.
- (٧٨) ينظر روح المعاني ١٦/١٦.
- (٧٩) ينظر المحتسب ٤٨/٢.



- (٨٠) ينظر التفسير الكبير ٢٢/٢٢ والبحر المحيط ١٩/٦ وروح المعاني ١٦/١٧٣.
- (٨١) ينظر المحتسب ٤٨/٢.
- (٨٢) ينظر م.ن: ٤٨/٢.
- (٨٣) ينظر م.ن: ٤٨/٢.
- (٨٤) ينظر روح المعاني ١٦/١٧٢.
- (٨٥) ينظر البحر المحيط ٦/٢١٨.
- (٨٦) ينظر روح المعاني ١٦/١٧٢.
- (٨٧) ينظر الكتاب: ٤/٢٢٦ ومعاني القرآن للأخفش الأوسط: ١/٧ والجنى الداني: ٢١٦.
- (٨٨) ينظر المنصف ١/٦٩.
- (٨٩) ينظر سر صناعة الإعراب: ٤١/٢.
- (٩٠) ينظر المحتسب ١/١١٩ والبحر المحيط: ٢/١٠٩.
- (٩١) المحتسب: ١/١١٩.
- (٩٢) ينظر م.ن: ١/١١٩.
- (٩٣) ينظر م.ن: ١/١١٩.
- (٩٤) ينظر م.ن: ١/١٢٠.
- (٩٥) البيت بلا نسبة في البحر المحيط: ٢/١٠٩.
- (٩٦) ينظر البحر المحيط: ٢/١٠٨ – ١٠٩ وروح المعاني: ٢/٨٩.
- (٩٧) ينظر البحر المحيط: ٢/١٠٩.
- (٩٨) ينظر م.ن: ٢/١٠٩.
- (٩٩) الكتاب: ٣/١٩٢ وينظر المقتضب: ٢/٣٦٢ والأزهية في علم الحروف: ٣٢.
- (١٠٠) ينظر المقتضب: ٢/٣٦٢ والأزهية في علم الحروف: ٣٢.

- (١٠١) ينظر البحر المحيط: ٤٤٠/٤ والجنى الداني: ٢٢٩.
- (١٠٢) ينظر الأزهية في علم الحروف: ٣٣ والبحر المحيط: ٤٤٠/٤.
- (١٠٣) ينظر رصف المباني: ١٠٧ وشرح ابن عقيل: ٣٠٣/١ وهمع الهوامع: ٣٩٤/١.
- (١٠٤) ينظر المقتضب: ٣٦٢/٢ والأزهية في علم الحروف: ٣٢ وشرح ابن عقيل: ٣٠٣/١.
- (١٠٥) ينظر البحر المحيط: ٤٤٠/٤ والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢٨١/١.
- (١٠٦) ينظر الجنى الداني: ٢٢٩ وهمع الهوامع: ٣٩٤/١.
- (١٠٧) ينظر المقتضب: ٣٦٢/٢.
- (١٠٨) ينظر الأصول في النحو: ٢٣٥/١.
- (١٠٩) ينظر البحر المحيط: ٤٤٠/٤ والجنى الداني: ٢٢٩ والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢٨١/١.
- (١١٠) ينظر همع الهوامع: ٣٩٤/١.
- (١١١) ينظر المقتضب: ٣٦٢/٢ والأزهية في علم الحروف: ٣٣.
- (١١٢) ينظر المحتسب: ٢٧٠/١ والكشاف: ٤٠٠/٩ والبحر المحيط: ٤٤٠/٤.
- (١١٣) المحتسب: ٢٧٠/١ وينظر الكشاف: ٤٠٠/٩ والبحر المحيط: ٤٤٠/٤.
- (١١٤) ينظر المحتسب: ٢٧٠/١.
- (١١٥) ينظر البحر المحيط: ٤٤٠/٤.
- (١١٦) ينظر المحتسب: ٢٧٠/١.
- (١١٧) ينظر الحجة في القراءات السبع: ١٠٨ والبحر المحيط: ٤٤٠/٤.
- (١١٨) لم أقف على البيت في ديوانه، وهو من شواهد الجنى الداني: ٣٨٠ والبحر المحيط: ٤٤٠/٤.
- (١١٩) عجز بيت من الرجز، وهوللعجاج في ملحق ديوانه: ٣٠٦/٢.
- (١٢٠) ينظر البحر المحيط: ٤٤٠/٤.
- (١٢١) ينظر: م: ٤٤٠/٤.

- (١٢٢) ينظر المحتسب: ٢٧٠/١.
- (١٢٣) ينظر همع الهوامع: ٣٩٤/١ - ٣٩٥.
- (١٢٤) ينظر شرح ابن عقيل: ٣١٧/١.
- (١٢٥) ينظر الجنى الداني: ٢٣٠ ومغني اللبيب: ٥٧/١ وهمع الهوامع: ٣٩٤/١.
- (١٢٦) ينظر همع الهوامع: ٣٩٤/١.
- (١٢٧) البيت فائله مجهول ينظر الأزهية في علم الحروف: ٣٣ و رصف المباني: ١٠٨ وعجزه فيه إلا على أضعف المجانين، والجنى الداني: ٢٣٠ وعجزه فيه إلا على حزبه المجانين.
- (١٢٨) البيت فائله مجهول. ينظر: الجنى الداني: ٢٣٠ و شرح ابن عقيل: ٣١٨/١.
- (١٢٩) الجنى الداني: ٢٣٠ وينظر مغني اللبيب: ٥٧/١ وهمع الهوامع: ٣٩٤/١.
- (١٣٠) ينظر المحتسب: ٢٣٢/١ والبحر المحيط: ٢٣٤/٤.
- (١٣١) المحتسب: ٢٣٢/١.
- (١٣٢) ينظر اللباب في علوم الكتاب: ٤٦٢/٨.
- (١٣٣) ينظر معاني القرآن: ٣٩٥/١.
- (١٣٤) ينظر روح المعاني: ٣٥/٨ واللباب: ٤٦٢/٨.
- (١٣٥) ينظر اللباب في علوم الكتاب: ٤٦٢: ٨.
- (١٣٦) ينظر المحتسب: ٢٣٣/١.
- (١٣٧) ينظر المقتضب: ١٦٨/٤ - ١٧٠ و شرح المفصل: ٥٧/٢ وهمع الهوامع: ٢٤٠/٢ و شرح الأشموني: ٦٥/٣.
- (١٣٨) ينظر شرح ابن عقيل: ٦٤٨/١.
- (١٣٩) ينظر المحتسب: ٢٣٣/١.
- (١٤٠) ينظر روح المعاني: ٣٦/٨.
- (١٤١) ينظر همع الهوامع: ٢٤٠/٢.

- (١٤٢) ينظر المحتسب: ٢٣٣/١.
- (١٤٣) ينظر البحر المحيط: ٢٣٤/٤.
- (١٤٤) ينظر معاني القرآن: ٣٥٨/١.
- (١٤٥) ينظر شرح ابن عقيل: ٦٤٩/١.
- (١٤٦) ينظر المحتسب: ٢٣٣/١.
- (١٤٧) ينظر: م.ن: ٢٣٣/١.
- (١٤٨) ينظر روح المعاني: ٣٦/٨.
- (١٤٩) ينظر شرح الأشموني: ٧١ و ٦٦/٣.
- (١٥٠) ينظر المحتسب: ٣٥٣/٢.
- (١٥١) م.ن: ٣٥٣/٢ - ٣٥٤.
- (١٥٢) ينظر البحر المحيط: ٦٦٨/١.
- (١٥٣) ينظر: م.ن: ٦٦٩/١.
- (١٥٤) ينظر الكشاف: ١٨٥/٣٠ والبحر المحيط: ٤٢٨/٨ وروح المعاني: ٦٤/٣٠.
- (١٥٥) ينظر البحر المحيط: ٤٢٨/٨.
- (١٥٦) الكشاف: ١٨٥/٣٠.
- (١٥٧) ينظر إملاء مامنّ به الرحمن: ٥٣٢.
- (١٥٨) ينظر المحتسب: ٣٥٤/٢.
- (١٥٩) ينظر الكشاف: ١٨٥/٣٠ والبحر المحيط: ٤٢٨/٨ وروح المعاني: ٦٤/٣٠.
- (١٦٠) ينظر البحر المحيط: ٦٦٩/١.
- (١٦١) ينظر م.ن: ٦٦٨/١.
- ثبت المصادر والمراجع:—

- ١- إتخاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، للشيخ احمد بن محمد الدمياطي-الشهير بالبناء(ت١١١٧هـ)، تصحيح الشيخ علي محمد الضباع، دار الندوة، بيروت- لبنان،(دت).
- ٢ - الأزهية في علم الحروف:تأليف علي بن محمد النحوي الهروي (ت٤١٥هـ) تح عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ٣- أساس البلاغة:لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري(ت٥٣٨هـ)تح:الأستاذ عبد الرحيم محمود،دار المعرفة،بيروت - لبنان، ١٩٧٩م - ١٣٩٩هـ .
- ٤- الأصول في النحو:لابن السراج النحوي(ت٣١٦هـ) تح عبد الحسين الفتلي،مؤسسة الرسالة،د.ت.
- ٥- إملاء مامن به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن:لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري،راجعته وعلق عليه نجيب الماجدي،المكتبة العصرية- صيدا بيروت،٢٠٠٧م.ئ
- ٦- البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ) ، خرّج حديثه وقدم له وعلق عليه : مصطفى عبد القادر عطا ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
- ٧- التعريفات ، علي بن محمد بن علي المعروف بالسيد الشريف الجرجاني ( ت ٨١٦ هـ ) - دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد ( د ت ) .
- ٨- تفسير البحر المحيط:لأبي حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ) تح الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين دار الكتب العلمية،بيروت - لبنان،ط١، ١٩٩٣م.
- ٩- تفسير الفخر الرازي:المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب:للإمام محمد الرازي(ت٦٠٤هـ)دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،ط١،١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ١٠- تفسير الكشاف:تأليف أبي القاسم جار الله الزمخشري(ت٥٣٨هـ)دار المعرفة،بيروت - لبنان،ط١، ٢٠٠٢م - ١٤٢٣هـ.
- ١١- الجامع لأحكام القرآن:لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي(ت٦٧١هـ)اعتنى به وصححه هشام سمير،دار إحياء التراث العربي،بيروت - لبنان،ط١،١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ١٢- الجنى الداني في حروف المعاني:تأليف حسن بن قاسم المرادي(ت٧٤٩هـ)تح،طه محسن،مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر،جامعة الموصل،١٩٧٦م - ١٣٩٦هـ
- ١٣- الحجة للقراء السبعة:لأبي علي الفارسي(ت٣٧٧هـ)تح بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي،دار المأمون للتراث،ط١، ١٩٩٣م.
- ١٤- الخصائص:لأبي الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)تح،محمد علي النجار،دار الهدى للطباعة والنشر،بيروت - لبنان.
- ١٥- ديوان ابن مقبل:(تميم بن مقبل).تحقيق عزة حسن.مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم في وزارة الثقافة والإرشاد القومي،دمشق،١٩٦٢م.

- ١٦- ديوان العجاج (عبد الله بن روية) رواية عبد الملك بن قريش وشرحه، تح، عبد الحفيظ السطلي، توزيع مكتبة أطلس، دمشق، لاط، لات.
- ١٧- ديوان امرئ القيس: تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط ١، ١٩٥٨ م.
- ١٨- روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني: شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي (١٢٧٠هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- ١٩- سر صناعة الإعراب: تأليف أبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) تح، محمد حسن اسماعيل وأحمد رشدي شحاته، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٢٠- شرح الأشموني على الفية ابن مالك و المسمى (منهج السالك إلى الفية ابن مالك) : الاشموني (علي بن محمد ت نحو سنة ٩٠٠هـ) حققه وشرح شواهد محمد محي الدين عبد الحميد ، ط (٢) شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٦٥هـ= ١٩٤٦ م.
- ٢١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: لابن عقيل (٧٦٩هـ) تح، محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٨٤هـ.
- ٢٢- شرح ديوان طرفة بن العبد: قدّم له وعلّق حواشيه سيف الدين الكاتب وأحمد عصام، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان، د.ت.
- ٢٣- شرح شافية ابن الحاجب: تأليف رضي الدين الاسترلابادي (٦٨٦هـ) تح، محمد نور الحسن وآخرين، مطبعة حجازي بالقاهرة، د.ت.
- ٢٤- شرح المفصل: تأليف ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي ٥٣٣-٦٤٣هـ) عشرة أجزاء بمجلدين عالم الكتب ، بيروت د.ت.
- ٢٥- طبقات المفسرين: للحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي (٩٤٥هـ)، تح: علي محمد عمر، مطبعة الاستقلال الكبرى، ط ١ - ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢ م.
- ٢٦- ظاهرة التخفيف في النحو العربي: للدكتور أحمد عفيفي من كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، الناشر: الدار المصرية اللبنانية، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦ م.
- ٢٧- في علوم القراءات مدخل ودراسة وتحقيق الدكتور السيد رزق الطويل، ط ١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ١٩٨٥ م.
- ٢٨- الكتاب: لسبيويه أبي بشر عثمان بن قنبر (١٨٠هـ) تح وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م.



- ٢٩- الباب في علوم الكتاب: تأليف الإمام المفسر أبي حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي المتوفى بعد سنة ٨٨٠هـ، تح الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، منشورات محمد علي بيضون، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ٣٠- لسان العرب: للإمام العلامة ابن منظور (ت ٧١١هـ)، دار إحياء التراث العربي - مؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان، ط ٣، د.ت.
- ٣١- مجاز القرآن: صنعة أبي عبيدة مَعمر بن مثنى التيمي (ت ٢١٠هـ) عارضه بإصوله وعلق عليه محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، د.ت.
- ٣٢- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح عثمان بن جني، الجزء الأول تح: علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي، القاهرة سنة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م والجزء الثاني، تح: علي النجدي ناصف والدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي، القاهرة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٣٣- معاني القرآن وإعرابه: لأبي اسحاق ابراهيم بن محمد بن السري الزجاج (ت ٣١١هـ) علق عليها محمد فتحي عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م
- ٣٤- معاني القرآن: للأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة ت ٢١٥هـ) تح، فائز فارس، ط ٢، الكويت ١٩٨١م.
- ٣٥- معاني القرآن: تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) عالم الكتب، ط ٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٣٦- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، أعده الاستاذ الدكتور محمد ابراهيم عبادة، مكتبة الاداب، الطبعة الثانية، ٢٠٠١م.
- ٣٧- الممتع في التصريف: تأليف ابن عصفور الاشبيلي (ت ٦٦٩هـ) تح، فخر الدين قباوة، ط ٢، دار القلم العربي بحلب.
- ٣٨- المنصف: شرح أبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) لكتاب التصريف للمازني. تح، ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط ١، ١٩٥٤م. مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- ٣٩- الموضح في وجوه القراءات وعللها، نصر بن علي الشيرازي المعروف بابن أبي مريم تحقيق: د. عمر حمدان الكبيسي الطبعة الأولى، مكة المكرمة ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ٤٠- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للامام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ). ج ١ تح أحمد شمس الدين، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.